وزير النفط 80 بالمئة من كميات المازوت الموزعة مازالت بسعر2000 ليرة

الحكومة ترفع سعر المازوت للقطاع الزراعي وللمنشآت الصناعية الزراعية.. وتبرر

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة أمس الأول الثلاثاء، توصية اللجنة الاقتصادية لزيادة سعر ليتر المازوت الموزع على القطاع الزراعي بالسعر المدعوم من 2000 ل.س/ل إلى 5000 ل.س/ل، وكذلك زيادة سعر ليتر المازوت الموزع على المنشآت الصناعية الزراعية من 8000 ل.س/ل إلى سعر التكلفة.

وشهد الموضوع نقاشاً موسعاً وتبايناً في وجهات النظر بين عدد من الوزراء، تركزت على ضرورة الاستمرار بدعم القطاع الزراعي ومدخلات الإنتاج الزراعي حرصاً على تمكين المزارعين من الاستمرار بعملهم، باعتبار القطاع الزراعي هو الحامل للأمن الغذائي وتحقيق ما أمكن من الاكتفاء الذاتي في ظل الظروف التي يمر بها البلد.

وأن رفع أسعار المازوت سيؤدي كما هو مقترح إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية في الأسواق وسترهق المستهلكين من ذوي الدخل المحدود، معتبرين أنه لا بد أن تلحظ الحكومة ضرورة زيادة الرواتب والأجور تزامناً مع توجهها لرفع أسعار المشتقات النفطية.

وتمت الإشارة إلى وجود حالات تشوه سعري وتشوه في حساب التكاليف بسبب وجود عدة أسعار لمادة المازوت تدخل في حساب التكلفة، وبالتالي لم يعد هناك فعلياً أي أثر يذكر للدعم في أسعار المنتجات.

ولفتوا إلى أنه وبسبب وجود أكثر من سعر، نشأت أسواق موازية للمازوت وأصبحت ذات جدوى اقتصادية بذاتها، بحيث أصبحت بعض الفعاليات تتاجر بمادة المازوت ولا تستخدمها للغرض المخصص له، إذ تم مؤخراً توقيف إحدى الفعاليات الصناعية التي تقوم بالمتاجرة بمادة المازوت بكمية تصل إلى ملايين الليترات وبلغت قيمة مخالفاتها المالية عشرات بل مئات مليارات الليرات السورية. ومن الضروري بمكان تضييق هوامش التباين السعري لتقليل فرص وجود الأسواق الموازية للاتجار بهذه المادة.

وفي ظل الواقع الحالي الصعب الذي يتمثل بالعجز المالي المتراكم والذي تزداد صعوباته يوماً بعد يوم من الضروري بمكان اتخاذ بعض الخطوات التي تضمن كفاءة إدارة وتخصيص المال العام، بما ينعكس كفاءة على المستوى الاقتصادي الوطني من منظور كلي. وتم التأكد على أن الحكومة لا تهدف من توجهها لرفع أسعار مادة المازوت إلى تحقيق أرباح مالية، فلا يزال القسم الأكبر والأغلب من مادة المازوت يوزع بسعر 2000 ل.س/ل. وأوضحت أن الهدف النهائي للإجراء المقترح هو زيادة كفاءة الإنفاق العام على المستوى الوطني، والحكومة تضع في حسبانها دوماً كيفية توزيع الموارد -ليتم تقليص العجز- لإعادة ضخها في قنوات تنموية مناسبة، سواء في تحسين الرواتب والأجور أو غيرها من القنوات.

وانتهى نقاش مجلس الوزراء إلى الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية، وتكليف الوزارات المعنية متابعة ضبط الأسواق الموازية، وتقديم كل التسهيلات الممكنة للإنتاج الزراعي، بما في ذلك تكليف وزارة النفط متابعة موضوع تأمين المازوت بأسعار التكلفة عن طريق الشركات الخاصة المعنية.

أوضح رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري في تصريح لـ«الوطن» أنه لن يكون هناك أي تأثير للقرار على المنشآت الصناعية الزراعي ونجاح عمليات التوزيع هذا الموسم نأمل الاستمرار في هذه الآلية مع ضرورة تلافي بعض الثغرات والمشكلات في حال وجدت، منوهاً إلى أن الموضوع أصبح سهلاً على الفلاح والمزارع الذي يقوم باستلام مخصصاته وفق ما هو متاح.

> مجلس الوزراء يكشف عن توقيف صناعي يتاجر بمادة المازوت

وفي تصريح لوزير النفط فراس قدور للإعلام الرسمي: أكد أنه مازالت كميات المازوت الموزعة بالسعر المدعوم نحو 80 بالمئة إجمالي الكميات التي توزعها شركة محروقات.

وأشار إلى أن خطة الاحتياج لمادة المازوت هي 7,1 ملايين ليتر، لكن التوزيع يخضع للكميات الموردة وفق ما هو متاح، موضحاً أنه يتم حالياً توزيع 3,2 ملايين ليتر، منها 2,8 مليون ليتر يوزع بسعر 2000 ليرة المدعوم.

وأشار الوزير إلى أنه ونتيجة لقيام بعض الفعاليات التي تحصل على المازوت بسعر 2000 ليرة تقوم بالاتجار بمخصصاتها الأمر الذي تسبب بحصول تشوه في السعر وتشوه في حساب التكاليف، ما سبب بفقدان الدعم لجدواه، مضيفاً: فكان لابد من دراسة تسعيرة جديدة للمازوت المدعوم بهدف تخفيف العجز الذي يبلغ 16 تريليون ليرة سنوياً، لافتاً إلى أنه وبعد الإجراءات الحكومية بزيادة أسعار مازوت التدفئة والمازوت الزراعي سينخفض العجز إلى 10 تريليونات ليرة سنوياً.

ولفت إلى أنه وبناء على المعطيات السابقة قام مجلس الوزراء بدراسة توصية اللجنة الاقتصادية بشكل موسع والوقوف على كل التأثيرات الجانبية لقرار زيادة سعر المازوت الزراعي والذي تبلغ مخصصاته 92 مليون ليتر سنوياً يحصل عليها بسعر 2000 ليصبح السعر بعد التعديل 5000 ليرة، وكميات المازوت المخصص للصناعات الزراعية والتي تبلغ نحو 500 ألف ليتر توزيع بسعر 8000 ليرة بزيادة بسيطة إلى سعر التكلفة بحوالي 3000 ليرة، علماً أن مخصصات المعامل التي كانت توزع لهذه المنشآت قليلة، حيث كانت تستكمل احتياجاتها من مادة المازوت بسعر التكلفة.

وشدد الوزير على أن الحكومة مصرة على الاستمرار بدعم القطاع الزراعي ومدخلات الإنتاج من أجل تمكين المزارعين من الاستمرار بعملهم، منوهاً بوجود إجماع حكومي على أن القطاع الزراعي هو حامل الأمن الغذائي ومن الضروري تحقيق ما أمكن من الاكتفاء الذاتي في ظل الظروف الحالية، مؤكداً أن الهدف من رفع السعر هو سد العجز الناتج عن دعم مادة المازوت ما أمكن.

وأشار الوزير إلى وجود صعوبات حالياً تواجه عملية توريد المحروقات لكن الحكومة تسعى لتأمين الكميات اللازمة لكل القطاعات.

وعن تأثير القرار على ارتفاع أسعار المنتجات أوضح أنه تم تدقيق تكاليف وحدة المنتج، حيث تبين أن التكاليف كانت محسوبة بناء على أسعار المازوت بالتكلفة، مضيفاً: من المتوقع أن يكون التأثير بسيط على أسعار المنتجات الزراعية.

بالنسبة للاحتياجات وتقدير الاحتياجات يبدأ من كل قطاع على مستوى المحافظة ويتم اعتماد هذه الأرقام من قبل لجان المحافظة ومن ثم المناقشة مع الوزير المختص، فالقطاع الزراعي يتم مناقشة الاحتياج مع وزير الزراعة والمختصين في الوزارة ومن أجل عدالة التوزيع تم وضع برنامج أتمتت المازوت الزراعي في التنفيذ.

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»:

لا تأثير لقرار رفع السعر على المنشآت الصناعية غير الزراعية

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»:

دعم الفلاح يتطلب دعم مستلزمات الإنتاج وطالبنا الحكومة بإبقاء السعر من دون تغيير

انطلاق ملتقى بوابة العمل ٣ بشراكة إستراتيجية بين وزارة الشؤون الاجتماعية وشركة سيريتل

| رامز محفوظ

أكدت شركة سيريتل أن شراكتها الإستراتيجية لملتقى بوابة العمل Job Gate 3، تأتي من اعتبار الملتقى وسيلة حقيقية وغنية لتعزيز سوق العمل وإمدادها بالخبرات والمهارات الشبابية المناسبة، إضافة لكونه طريقة تساعد الباحثين عن العمل على اكتشاف الفرص المتوافرة في عدد كبير من الشركات.

وبينت الشركة بأنها تهتم بدعم وتطوير مجال إدارة الموارد البشرية، الذي يثبت يوماً بعد يوم أنه مبني على أسس علمية وإدارية تضمن لكل من أصحاب العمل والباحثين عن الفرص الالتقاء في مكان واحد يجمع مصالحهم ويقرّب وجهات النظر، ويعرّفهم على مطالب الطرف الآخر.

وأوضحت بأنه يوجد في جناح شركة سيريتل فريق الموارد البشرية، والذي سيعرف الزوار على الشواغر الموجودة في الشركة كما سيساعدهم في التقديم عليها.

ويستمر الملتقى ليومي 30 و31 تشرين الأول بصالة أمية – فندق البوابات السبع بدمشق «شيراتون سابقاً»، من الساعة 12:00 حتى 7:00 مساءً.

هذا ويقدم الملتقى بنسخته الثالثة أكثر من 753 فرصة عمل بمختلف المسميات الوظيفية، والتخصصات ومحاضرات مع خبراء ومدربين حول الدخول إلى سوق العمل والتميز الوظيفي واجتماع لممثلين ورؤساء أقسام الموارد البشرية للشركات والمؤسسات لإصدار التقرير السنوي للمهارات الأكثر طلباً في سوق العمل السوري لعام 2024–2025.

لا حل جديداً لدعم سعر فائدة شراء الجرارات من خارج الاتحاد وغرف الزراعة

رفع سعر طن سماد اليوريا ٢٠٠ ألف ليرة وعقد لتوريد ١٢ ألف طن كجزء من احتياج الموسم الزراعي

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في المصرف الزراعي لـ«الوطن» عن تأمين عقد «محلي» لتوريد 12 ألف طن من أسمدة اليوريا كجزء من تلبية الاحتياجات للموسم الزراعي للعام الحالي.

وعن تعديل الأسعار بين أنه تم إضافة 300 ألف ليرة على سعر طن سماد اليوريا ليصبح 9،2 ملايين ليرة بدلاً من السعر السابق 8،9 ملايين ليرة في حين تم رفع سعر أسمدة الفوسفات نحو 400 ألف ليرة للطن، لافتاً إلى أنه يتم العمل على إبرام عقود عمليات مقايضة لتأمين الاحتياجات من أسمدة اليوريا.

وفي موضوع دعم سعر الفائدة لشراء الجرارات الزراعية التي أثارت خلال الفترة الماضية حالة عدم رضى لدى شريحة من الفلاحين الراغبين في شراء جرارات زراعية من خارج الاتحاد العام للفلاحين أو غرف الزراعة لكونهما لم يؤمنا إلا أعداداً بسيطة من الجرارات، بين المصرف الزراعي أنه لا جديد في دعم سعر الفائدة المقدر بـ«7 بالمئة» الخاص في شراء الجرارات الزراعية حيث تم حصره وفق توصية اللجنة الاقتصادية في شراء الجرارات عن طريق الاتحاد العام للفلاحين أو غرف الزراعة السورية.

بينما تسعر الفائدة في منح قروض شراء الجرارات الزراعية من السوق خارج «اتحاد الفلاحين والغرف الزراعية» بـ16 بالمئة وهو سعر الفائدة المقرر في المصرف الزراعي، مبيناً أن المصرف ليس لديه مشكلة في تشميل كل الفلاحين الراغبين في شراء الجرارات الزراعية بالدعم لكنه يحتاج لتعديل التوصية الخاصة بذلك والصادرة عن اللجنة لاقتصادية

وفي تواصل مع عدد من الفلاحين اعتبروا أن حصر دعم الفائدة لشراء الجرارات الزراعية من خلال الاتحاد العام للفلاحين والغرف الزراعية يضيق هوامش المرونة أمام الفلاح ويلزمه بشراء هذه الجرارات «في حال رغب في الاستفادة من دعم سعر الفائدة» رغم وجود أنواع أكثر جودة ومنافسة في السعر في السوق المحلية وأن الجرارات الزراعية جزء مهم من العملية الزراعية ولابد من مساعدة الفلاح على تأمين هذا الاحتياج عبر تأمين التمويل بالشروط المريحة.

وهنا يرى المهتمون أن المسؤولية تقع على عاتق المنظمة الفلاحية التي يجب أن تطالب بتشميل كل الفلاحين بهذا الدعم لسعر الفائدة من باب العدالة وتساوي الفرص في امتلاك الجرار الزراعي الذي يعد أساساً في عمليات الفلاحة وإنجاز العمليات الزراعية.

وكان اتحاد الفلاحين صرح أنه يعمل على تأمين نحو 200 جرار زراعي وبالنظر إلى هذا الرقم يتضح أنه متواضع جداً ولا يلبي حاجة السوق المحلية ومتطلبات العملية الزراعية وفي حال توزيع هذا الرقم «200 جرار» على المحافظات تكون حصة كل محافظة لا تتجاوز 15 جراراً.

وبين المدير في المصرف الزراعي أن هناك طلباً متزايداً على قروض شراء الجرارات الزراعية باعتبار أن المصرف الزراعي الجهة الأساسية في تمويل ومنح مثل هذه القروض مبيناً أن المصرف يمول نسبة 70 بالمئة من قيمة الجرار الزراعي بسعر فائدة 16 بالمئة مع مراعاة توصية اللجنة الاقتصادية بتشميل القروض للجرارات الواردة عن طريق اتحاد الفلاحين وغرف الزراعة ضمن برنامج دعم سعر الفائدة «7 بالمئة».

> طلب كبير على قروض شراء الجرارات الزراعية

55 ألف طن الإنتاج المتوقع من الزيت.. 10 آلاف طن منه سيذهب للتصدير

مديرة مكتب الزيتون لـ«الوطن»: لا حقيقة لما يشاع عن خروج زيت الزيتون السوري عن المواصفات العالمية

| جلنار العلي

نفت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهرة حقيقة ما يتم تداوله على صفحات ووسائل التواصل الاجتماعي عن خروج زيت الزيتون السوري عن المعايير والمواصفات العالمية، لافتة في تصريح لـ«الوطن» إلى أن المعايير التي تدرس حالياً في مواصفة دستور الغذاء، هي تلك المتعلقة بنقاوة زيت الزيتون وليس بجودته.

وفيما يخص ما يتم طرحه عن أن هيئة المواصفات العالمية ستحذف فئة زيت الزيتون البكر العادي السوري من فئة الزيوت الصالحة للاستهلاك مع حلول عام 2028، وأنها ستصنف ضمن فئة الزيوت الصناعية، أوضحت جوهرة أن هذا الإجراء ستتخذه الهيئة مع كل الدول المنتجة وليس في سورية فحسب، لذلك ستقوم وزارة الزراعة منذ الآن بالتقليل قدر الإمكان من هذا التصنيف من الإنتاج، لتكون أغلب الزيوت المنتجة عالية الجودة من نوع الإكسترا، وذلك لعدم خسارة جزء من الإنتاج.

وفي السياق أكدت جوهرة عدم وجود أي قيود عالمية موضوعة على تصدير زيت الزيتون السوري، ولكن ما يتم حالياً هو وضع محددات من قبل الحكومة السورية لإحداث توازن في الأسواق المحلية، لذلك تم خلال العام السماح بتصدير 10 آلاف طن فقط من زيت الزيتون للدول الأخرى.

ومن جهة أخرى، وحول ورود شكاوى من قبل الكثير من الفلاحين في محافظة طرطوس خاصة من إصابة محصول الزيتون لديهم بإحدى الحشرات التي أثرت سلباً على حجم الإنتاج مقارنة بالسنوات السابقة، بيّنت مديرة مكتب الزيتون أن السبب يعود إلى ارتفاع درجات الحرارة في طرطوس خلال بعض مراحل نمو ثمار زيت الزيتون، ما يسمح بزيادة نشاط ذبابة ثمار الزيتون التي تؤدي إلى دخول يرقاتها إلى الثمار، الأمر الذي يخفض من جودة الزيت المنتج، إضافة إلى أن صنف الزيتون السائد في طرطوس حساس جداً للإصابة بتلك الحشرة، وهو صنف مبكر في النضج، لافتة إلى وجود تفاوت بحجم الإنتاج ما بين المحافظات نظراً لاختلاف المناخ ما بين محافظة وأخرى، وهذا الأمر يتطلب تعاوناً ما بين المزارعين والوحدات الإرشادية.

وإلى ذلك، أكدت جوهرة أن حجم الإنتاج المتوقع خلال العام الحالي 430 ألف طن، سينتج منه نحو 55 ألف طن من زيت الزيتون، علماً أن القطعيات التي تصل إلى المعاصر جيدة، وتشير المشاهدات الأولية إلى أن الإنتاج سيكون أكبر مما هو متوقع.